اختلاف ضبط ابن السَّكون الحِلِّيّ (ت في حدود ٦٠٦هـ) لنصوص نهج البلاغة

أ.د. هاشم جعفر حسين
جامعة بابل/كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة
م.د. وسن عليّ حسين
مديريَّة تربية بابل

Differences in Ibn al-Sakun al-Hilli's (D. around 606 A.H) Adjusting of the texts of Nahj Al-Balagha

Prof. Dr. Hashem Jaafar Hussein
University of Babylon/College of Education for Human Sciences
Dr. Wasan Ali Hussein
Babylon Education Directorate

الملخَّص

هـذا البحث يدرس ما خالف به ابن السَّكون الحِلِّيّ في ضبط نصِّ كلام الإمام عليّ في نهـج البلاغة، وابن السَّكون الحِلِّيّ، (عليّ بن محمَّد بن محمَّد، المولود في الحِلَّة، والمتوفَّى فيهـا في حدود سنـة ٦٠٦هـ)، عالم نحـويّ، لغويّ، فاضل، فقيه، ثقـة، صالح، أديب، شاعر، كاتب.

وقـد رصد البحث اختلافـات كثيرة في ضبط نهج البلاغة لابـن السَّكون المطبوع بتحقيـق الشيـخ قيس بهجت العطَّـار، وضبط نسخة نهج البلاغة التـي حقَّقها الأستاذ الدكتور صبحي الصالح، التي يعدُّها الدارسون من أجود التحقيقات، وأوفاها ضبطًا، وأكثرها دقَّةً.

وقد ترتَّب على المـادَّة المستقراة من المقابلة بين الضَّبطَين اختلافٌ في بنية المفردات، وعلاماتها الإعرابيَّة، واختلافٌ في عبارات النصِّ، ممَّا يستتبع تغيُّرًا في دلالة الكلام، لذا قُسِّمت مادَّة البحث على أربعة مطالب، هي:

المطلب الأوَّل: اختلاف الضبط في بنية الكلمة.

والمطلب الثاني: اختلاف الضبط بين المفردات.

والمطلب الثالث: اختلاف الضبط في العبارة.

والمطلـب الرابع: اختلاف الضبط في حركـات الإعراب وأثره في اختلاف الدلالة النحويَّة.

وجديـر بالذكر أنَّه كان للباحثَين وقفةُ تأمُّلٍ للضَّبطَين، ومحاولة الترجيح بينهما على أسس لغويَّة معتبرة عنده، ذلك بعد الرجوع إلى مادَّة المعجمات اللغويَّة، والاستشهاد بما ذكـره شُرَّاح النهج في كلِّ ضبطٍ، مبتدئًا بذِكر نصِّ الإمام عليه السلام، كما ورد في طبعة الدكتور صبحـي الصالح، وعنـد الشرَّاح، وغيرهـم، ثمَّ مقابلتهـا بنصِّ ابن السَّكـون، وبيان الاختلاف اللغويّ والدلاليّ بين الضَّبطَين.

الكلمات المفتاحيَّة: الاختلاف، الضبط، ابن السكون، نهج البلاغة، الدلالة.

Abstract

This research studies what Ibn al-Sukoon disagreed with al-Hilli in determining the text of Imam Ali's words in Nahj al-Balagha, and Ibn al-Sukun al-Hilli, (Ali bin Muhammad bin Muhammad, born in Hilla, and died there around the year 606 AH), a grammatical scholar, linguist, eminent jurist, and jurist. Trustworthy, righteous, literary, poet, writer.

The research has monitored many differences in Adjusting of the texts of Nahj al-Balaghaby Ibn Al-Sukoon, printed with the verification of Sheikh Qais Bahjat al-Attar, and the Adjusting copy of Nahj al-Balagha verified by Professor Dr. Subhi Al-Saleh, which scholars consider to be one of the finest, most accurate, and most accurate investigations.

The material extracted from the interview between the two settings resulted in a difference in the structure of the vocabulary, its grammatical signs, and a difference in the phrases of the text, which entails a change in the meaning of the speech. Therefore, the research material was divided into four topics, which are:

The first topic: The difference in control in word structure.

The second topic: The difference in control between the vocabulary.

The third topic: The difference in setting in the phrase.

The fourth topic: The difference in control in grammatical movements and its effect on the difference in grammatical significance.

It is worth noting that the researcher had a pause to contemplate the two texts, and tried to weigh between them on linguistic foundations that were considered by him, after referring to the material of linguistic dictionaries, and citing what the commentators of the approach mentioned in each sentence, beginning by mentioning the text of the Imam (peace be upon him) as stated in the edition of Dr. Subhi Al-Saleh. And according to the commentators and others, then contrasting it with the text of Ibn al-Sukun, and explaining the linguistic and semantic difference between the two forms.

Keywords: Difference, Control, Ibn Al-Sukun, Nahj Al-Balagha, Significance.

توطئة

إنَّ اختلاف الضبط في النسخ المنقولة عن جمع الشريف الرضيّ (ت٤٠٦هـ) لكلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام المسمَّى بـ(نهج البلاغة)، أمرٌ ثابتٌ، نظرًا لكثرة هذه النسخ، وتنوُّعها، وتعدُّد شُرَّاحها، ممَّن كان لهم حظوة المشاركة في ضبط هذا السِّفر الخالد من تراث آل البيت عليهم السلام، الذي هو بلا شك في أعلى مراتب تراث الأمَّة الإسلاميَّة. وقد صرَّح بهذا الاختلاف في الضبط الشريف الرضيّ نفسه، فقال: «رواياتُ كلامِهِ عليه السلام تختلفُ اختلافًا شديدًا...»[1]، ومن أمثلة ما أورده من مصاديق ذلك، ما ذكره بعد إيراد كلام الإمام عليه السلام في الخوارج: «**أصابَكُم حاصِبٌ، ولا بَقِيَ مِنْكُمْ آبِرٌ**»[2] قال: «قوله عليه السلام (**ولا بَقِيَ منكم آبِرٌ**) يُروى على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون كما ذكرنا (آبر) بالراء، من قولهم: رجل آبِرٌ، للذي يأبُرُ النَّخلَ، أي: يُصلِحُه، ويروى (آثِرٌ) بالثاء- بثلاث نقط- يُراد به الذي يَأثُر الحديثَ، أي: يرويه ويحكيه، وهو أصحُّ الوجوه عندي، كأنَّه عليه السلام قال: لا يبقى منكم مُخبرٌ، ويُروى (آبِزٌ)، بالزاي المعجمة، وهو الواثِبُ»[3].

وابن السَّكون الحِلِّيّ، أو ابن السَّكوني[4]، (عليّ بن محمَّد بن محمَّد بن زاهر بن

(١) نهج البلاغة: المقدِّمة: ١٣.
(٢) المصدر نفسه: الخطبة (٥٨): ٩٧-٩٨.
(٣) المصدر نفسه: الخطبة (٥٨): ٩٨.
(٤) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١/ ٧٠، والوافي بالوفيات: ٢٢/ ٨٤، وبغية الوعاة: ٣٥٢، ورياض العلماء: ٤/ ٢٤١، وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ١٢٥، والكنى والألقاب: ١/ ٣٠٢، والطليعة من شعراء الشيعة: ٢/ ٨٢، وأعيان الشيعة: ١٢/ ٤١٤، والبابليَّات:=

عليّ بن محمَّد بن أبي الحسين السَّكون (بفتح السين) بن أبي طالب الكاتب الحِلِّيّ النيليّ، المُكنَّى بأبي الحسن. والسَّكونيّ نسبة إلى سَكون إحدى القبائل اليمانيَّة، المولود في الحِلَّة، والمتوفَّى فيها في حدود سنة ٦٠٦هـ)، عالم نحويّ، لغويّ، فاضل، فقيه، ثقة، صالح، أديب، شاعر، كاتب، له ضبطٌ حسنٌ على اختلافات نسخ نهج البلاغة، وضبط على اختلافات نسخ الصحيفة السَّجاديَّة، وضبط على اختلافات نسخ المصباح الصغير في الأدعية، للشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ).

وقد رصد البحث اختلافات كثيرة في ضبط نهج البلاغة لابن السَّكون المطبوع بتحقيق الشيخ قيس بهجت العطَّار، وضبط نسخة نهج البلاغة التي حقَّقها الأستاذ الدكتور صبحي الصالح، التي يعدُّها الدارسون من أجود التحقيقات، وأوفاها ضبطًا وأكثرها دقَّةً، نظرًا لمقابلته النسخ الكثيرة التي تجمَّعت لديه من النسخة الخطيَّة للشريف الرضي بنسخ شُرَّاح النهج، إذ لم يتوافر لدى محقِّق آخر ما توافر عنده من مخطوطات النهج، فضلًا عن الفهارس العلميَّة الكثيرة التي أدرجها في نهاية التحقيق، لتلبِّي حاجةَ الباحثين، وتشفي غِلَّتَهم في بحث ألفاظ النهج ونصوصه ومادَّته[1].

وقد ترتَّب على المادَّة المستقراة من المقابلة بين الضبطَين اختلافٌ في بنية المفردات، وعلاماتها الإعرابيَّة، واختلافٌ في عبارات النصِّ، ممَّا يستتبع تغيُّرًا في دلالة الكلام، لذا قُسِّمت مادَّة البحث على أربعة مطالب، هي:

المطلب الأوَّل: اختلاف الضبط في بنية الكلمة.

=١/ ٤١-٤٢، وهدِيَّة العارفين: ١/ ٧٠٤، وطبقات أعلام الشيعة: ٤/ ١١٥، وفقهاء الفيحاء: ١/ ١٣١، ومعجم المؤلِّفين: ٧/ ٢٢٩، وتاريخ الحِلَّة: ٢/ ٨٦، ومعجم رجال الحديث: ١٣/ ١٦٨.

(١) ينظر: نهج البلاغة (التحقيق): ٢٠.

والمطلب الثاني: اختلاف الضبط باختلاف المفردات.

والمطلب الثالث: اختلاف الضبط في العبارة.

والمطلب الرابع: اختلاف الضبط في حركات الإعراب، وأثره في اختلاف الدلالة النحويَّة.

وجدر بالذِّكر أنّه كان للباحثين وقفةُ تأمُّلٍ للضبطَين، ومحاولة الترجيح بينهما على أسس لغويَّة معتبرة عنده، ذلك بعد الرجوع إلى مادَّة المعجمات اللغويَّة، والاستشهاد بما ذكره شُرَّاح النهج في كلِّ ضبطٍ، مبتدئًا بذكر نصِّ الإمام عليه السلام كما ورد في طبعة الدكتور صبحي الصالح، وعند الشرَّاح، وغيرهم، ثمَّ مقابلتها بنصِّ ابن السَّكون، وبيان الاختلاف اللغويّ والدلاليّ بين الضَّبطَين، والله من وراء القصد، وهو أعلم بالصواب.

المطلب الأوَّل

اختلاف الضبط في بنية الكلمة

ومن الأمثلة على ذلك، ما ورد في النصوص الآتية:

١. قال عليه السلام يوصي ابنه الإمام الحسن عليه السلام: «وإِيَّاكَ ومُشَاوَرَةَ النِّسَاءِ، فإِنَّ رَأْيَهُنَّ إِلَى أَفَنٍ، وعَزْمَهُنَّ إِلى وَهْنٍ»(١).

وقد ورد (الأَفَن) بفتح الفاء، وهو الذي عليه أغلب شراح النهج(٢)، على أنَّ ابن السَّكون ضبط لفظ (الأفْن) بالتسكين(٣).

ومع أنَّ المعنى العام للفظ بكِلَا الضبطَين دالٌّ على صفة غير مستحسنة، إلَّا أنَّ الفرق الدقيق بين اللفظَين وارد عند أهل اللغة، إذ نجدهم يذكرون أنَّ معنى الأَفَن- بفتح الفاء- هو ضعف الرأي، أو ضعف العقل، وبسكونها: النَّقْصُ(٤).

(١) نهج البلاغة: الرسالة (٣١): ٥١٣.
(٢) ينظر: منهاج البراعة، الراوندي: ٣/ ١١٥، وحدائق الحقائق: ٢/ ٤٦٩، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٦/ ١٢٢، وشرح نهج البلاغة، البحرانيّ: ٥٩ وأعلام نهج البلاغة، السرخسيّ: ١/ ٢٥١، وشرح نهج البلاغة، محمَّد عبده: ٢/ ٥٨، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ٢٠/ ٣٦، وفي ظلال نهج البلاغة: ٣/ ٥٢٩، وبهج الصباغة: ٨/ ٤٥٨.
(٣) ينظر: نهج البلاغة: ٦١٢.
(٤) ينظر: الصِّحاح (أ ف ن): ٥/ ٢٠٧١، ومجمل اللغة (أ ف ن): ٩٩، ومقاييس اللغة (أ ف ن): ١/ ١١٩.

والظاهر أنَ ضبط ابن السَّكـون (الأفْن) أوفق لمعنى النصِّ، ذلك أنَّ النقص يعني عـدم استيفاء الرأي لجوانـب الأمر كلِّها، والإحاطـة بجزئيَّاتها، ذلـك أنَّ المرأة ليست بالخبـيرة في شـؤون الرجـال الخارجيـة، تبعًـا لتخصُّص وظيفتهـا في مجتمع لـه عاداته وتقاليـده، أمَّـا ضعف الرأي أو العقل فـلا يناسب المقام؛ لخدشـه بالعدالة حين القول بضعف العقـل، ولتفاوت انطباقه الواقعيّ إن قلنا بضعف الـرأي، ولاسيما أنَّ الرجال والنسـاء يشتركون في ضعف الـرأي وقوَّته بين حـينٍ وآخر، وتتفـاوت مَلَكة استنباط الرأي الصحيح عندهم بين أمرٍ وآخر.

ولعـلَّ التناسب الصـوتيّ بين (الأفْن) و(الوهْن) في النصِّ ممَّـا يُستأنس به لترجيح ضبـط ابن السَّكون، فضلًا عن التناسب بين النقـص في الرأي في (الأفْن)، والنقص في العزيمة في (الوهْن).

٢. في قولـه عليه السلام في بيـان حال الناس في فتن آخر الزمان: «ذلـكَ زمانٌ لا يَنْجُو فيهِ إلَّا كُلُّ مُؤْمِنٍ نُوَمَةٍ، إنْ شَهِدَ لَـمْ يُعرَفْ، وإنْ غابَ لَـمْ يُفتقَدْ»(١).

ورد ضبـط (نُوَمَةٍ)- بفتح الواو- من أوزان المبالغـة غير القياسيَّة على (فُعَلة)، كما في (هُمَـزة، ولُـمَزة، وضُحَكة، وَلُعَنَة)(٢)، وهي صِيغَةٌ دالَّة عَلَى كَثْرَةِ صُدُورِ الْفِعْلِ، حتى صَـارَ عَادَةً لِـمَن يتَّصف به، ذلك أَنَّ صِيغَةَ (فُعَـلٍ)، بِضَمٍّ فَفَتْحٍ، تَرِدُ للمُبالغةِ فِي فاعِلٍ، يُقـالُ: (رَجُلٌ نائمٌ، ونُوَمٌ)، فَإِذَا زيدت الهاء على (فُعَـل) زادت المُبالغةِ فِي الوصْفِ، كما أُلْـحِقَتْ فِي: عَلَّامَةٍ ورَحَّالَةٍ، وفَهَّامَة، فصارت الصفة للموصوف عادةً وطبعًا(٣).

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٠٢): ١٨٧.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٨٥.
(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٠٣، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ٤٥٩، والبرهان في علوم القرآن: ١/ ١٦٢-١٦٣، والتحرير والتنوير: ٣٠/ ٥٣٦.

أمَّا ابن السَّكون فضبط اللفظ بسكون الواو (نُوْمَةٍ)[١]، على زنة (فُعْلة)، وهي صفة من صفات الخمول دالَّة على كثرة النوم أيضًا.

والفرق اللغويّ بين الضبطَين أنَّ (النُّوَمَة) بالتحريك زيادة الحدِّ في المبالغة في صفة النوم، حتَّى صار المتَّصف بها كأنَّه هو الصفة نفسها، لكثرة ما جُبِلَ طبعُه عليها، ولا يتوافر مثل هذا في (النُّوْمة) بالتسكين[٢].

أمَّا معنى اللفظ في سياق النصِّ العلويّ، فقد نُقل عن ابن عبَّاس أنَّه سأل أمير المؤمنين عليه السلام: «مَا النُّوَمة؟ فَقَالَ: **الَّذِي يَسْكُن فِي الفِتْنة، فَلَا يَبْدو مِنْهُ شَيْء**»[٣]، فهو البعيد عن مشاركة أهل الفتن في فتنهم وما فيها من شرور، نأى بدِينِه وسكن ببدنه عن يقظة أهل الحرام واندفاعهم في منافعهم الشخصيَّة حين تشتعل الفتن وتتسابق الأهواء، ولعلَّ هذا المعنى يناسب ما ذكره الإمام في بيان صفة هذا المؤمن بقوله في النصِّ: «**إنْ شَهِدَ لَمْ يُعرَفْ، وإنْ غابَ لَمْ يُفتقَدْ**»، فهؤلاء لم يألفوا منه مجلسًا معهم، ولا رغبة في لقائهم، فغاب عن عدَّتهم إن حضر وإن غاب. وأمَّا معنى (النُّوْمة) بالتسكين في سياق النصِّ، فهو الخامل الذِّكر، الضعيف، ذلك أنَّ الإنسان إذا نام يَخْمُل ويُخْمَل عنه[٤].

ولعلَّ الضبط المناسب للنصِّ، هو بفتح الواو في (النُّوَمة) لما يأتي:

- إنَّ الفتن الشديدة التي يتكلَّم عليها الإمام في آخر الزمان، تتطلَّب وصفًا مبالغًا فيه بكثرة، وصيغة (فُعَلَة)، ببنيَّتها وما زِيد فيها، أكثر مناسبة لسياق النصِّ، بما تحمله من دلالة تجاوز الحدِّ في المبالغة بالوصف، فقد استعار الإمام عليه السلام صفة

(١) ينظر: نهج البلاغة: ٢٤٤.
(٢) ينظر: لسان العرب (ن و م): ١٢/ ٥٩٦.
(٣) تهذيب اللغة (ن و م): ١٣/ ٣٧٣، والفائق في غريب الحديث: ٤/ ٣١.
(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ١٣١.

النائـم الذي يطيل النوم حتَّى يسكن، فلا يصدر منه حركة فينساه الناس، لهذا المؤمـن المُبالِـغ في الابتعاد عن أهل الفتن، فليس له ذِكـر بينهم، فسكن بذلك خطر الفتن عنه وزال.

- إنَّ معنـى الخمـول والضعف في ضبـط (النُّوْمـة)- بسكون الـواو- لا يليق بالمؤمـن، فهو عيـبٌ ظاهر، لذا ضعَّف شرَّاحُ النهج هـذا الضبط، وما يترتَّب عليه من معنى[1].

٣. في قوله عليه السلام في الخطبة الشِّقشِّـقية يصف ما وقع عليه من ظلمٍ في أمر الخلافة: «يَنْحَدِرُ عَنِّي اَلسَّيْلُ، وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ اَلطَّيْرُ»[2].

ورد الضبـط (وَلَا يَرْقَـى إِلَيَّ اَلطَّيْرُ)، وهو المنقول في أغلـب الكتب[3]، وانفرد ابن السَّكـون بضبـط بنية اللفظ (لَا يرقى) بـ(لَا ترقى)، والمعنى: «إنِّي فـوق السيل بحيث لا يرتفـع إليَّ، وهو كما ترى. ثمَّ إنَّـه عليه السلام ترقَّى في الوصف بالعلو بقولـه: (وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّـيْرُ)، فإنَّ مَرقـى الطير أعلى من منحـدر السيل، فكيف ما لَا يَرقـى إليه؟ والغرضُ إثبـاتُ أعلى مراتب الكـمال، للدلالة على بطلان خلافة من تقمَّصهـا»[4]، فكأنَّه يقول:

(١) ينظر: منهـاج البراعة، الراونديّ: ١/ ٤٤٨ وحدائق الحقائـق: ١/ ٥٠٥، وشرح نهج البلاغة، ابـن أبي الحديد: ٧/ ١١٠، وشرح نهج البلاغـة، البحرانيّ: ٣/ ٢٣٢، وشرح نهج البلاغة، محمَّد عبـده: ٢١٤، ومنهـاج البراعـة، الخوئـيّ: ٧/ ١٨٩، وفي ظلال نهج البلاغـة: ٢/ ١٠١، وبهج الصباغة: ١/ ٢٠٠.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٣): ٤٨.

(٣) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ٢/ ٤٩، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٢/ ٢٠، وشرح نهـج البلاغة، البحـرانيّ: ١/ ٧٧، وبحار الأنـوار: ٢٩/ ٥١٢، وشرح نهج البلاغـة، الحائريّ: ٣/ ١٠٢، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ٧/ ٢٥٠، وفي ظلال نهج البلاغة: ١/ ٨٣، وبهج الصباغة: ٣٣/ ٢١٨، وتصنيف نهج البلاغة: ١/ ٢٤٦، ونهج السعادة: ٢/ ٣٥٣.

(٤) شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٥/ ٧٣.

«الخلافة ممتنعة على غيري، ولا يتمكَّن منها، ولا تصلح له»[١].

وإنَّما أكَّد عليه السلام الوصف الأوَّل (يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ)، بالوصف الثاني المذكور؛ «لأنَّه ليس كلُّ مكانٍ علا عن استقرار السيل عليه واقتضى تحدُّره عنه يكون ممَّا لا يرقى إليه الطائر، فإنَّ هذا وصفٌ يقتضي بلوغَ الغاية في العلوِّ والارتفاع»[٢].

و(الطير) اسم جمع، يستعمل للمفرد والجمع، والتذكير والتأنيث[٣]، لذا ورد استعمال الفعل معه بضبطَين (لا يرقى)، و(لا ترقى)، فمن استعماله في المفرد قوله تعالى: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[٤]، ومن استعماله في الجمع قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾[٥]، ومن استعماله في التذكير قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[٦]، ومن استعماله في التأنيث قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾[٧].

(١) بهج الصباغة: ٣٣/ ٢١٨.
(٢) منهاج البراعة، الراونديّ: ٢/ ٤٩.
(٣) ينظر: الصِّحاح (ط ي ر): ٢/ ٧٢٨، وشرح الرضيّ على الشافية: ٤/ ١٥٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٠/ ٢١٠.
(٤) سورة آل عمران: الآية ٤٩.
(٥) سورة النور: الآية ٤١.
(٦) سورة البقرة: الآية ٢٦٠.
(٧) سورة الحجِّ: الآية ٣١.

المطلب الثاني

اختلاف الضبط باختلاف المفردات

وممَّا ورد من أمثلته:

١. قال عليه السلام في صفة خلق آدم عليه السلام: «ثُمَّ نَفَخَ فِيهَا مِنْ رُوحِهِ فَمَثُلَتْ إِنْسَانًا ذَا أَذْهَانٍ يُجِيلُهَا، وَفِكَرٍ يَتَصَرَّفُ بِهَا، وَجَوَارِحَ يَخْتَدِمُهَا، وَأَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا»(١).

الوارد في ضبط النصِّ (وَأَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا)، وكذلك وردت عند شراح النهج(٢)، أي: إنّ الله سبحانه امتنّ على الإنسان بخلقه أدوات له من بصرٍ وسمعٍ ونطقٍ وغيرِ ذلك، يقلبها كيف يشاء، فهي طيّعة له(٣)، وفيه إشارة إلى مباينة الخالق عزّ وجلّ للمخلوق، كما قال عليه السلام في توحيد الله: «يُخْبِرُ لَا بِلِسَانٍ، وَلَهَوَاتٍ وَ يَسْمَعُ لَا بِخُرُوقٍ وَأَدَوَاتٍ، يَقُولُ وَلَا يَلْفِظُ»(٤).

وقد تغيَّر اللفظ عند ابن السكون، فورد في ضبطه: (وَأَدَوَاتٍ يُكلِّبُها)(٥)، والمعنى:

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١): ٤٢.
(٢) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ١٢/ ٤٢، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/ ٥، وشرح نهج البلاغة، محمَّد عبده، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ١/ ٢٤٩، وفي ظلال نهج البلاغة: ١/ ٣٩، وبهج الصباغة: ١/ ٧٧.
(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٧/ ٢٥٣، وبهج الصباغة: ٦/ ٧٧.
(٤) الخطبة (١٨٦): ٢٧٤.
(٥) ينظر: نهج البلاغة: ٧٣.

وأدوات يقودها ويتحكَّم فيها، ذلك أنَّ من المعاني اللغويَّة لمادَّة (ك ل ب) القيادة[١].

ومعنى تقليب الأدوات وتكليبها متقارب، فهو يُفضي إلى معنى جامع، وهو التحكم بتلك الآلات، غير أنَّ القيادة لربَّما تكون أعمَّ في المعنى من التقليب.

٢. وفي قوله عليه السلام في شأن الخلافة: «فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا، وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا، وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ»[٢].

ورد الضبط في النسخة الخطيَّة للشريف الرضيّ (بِيَدٍ جَذَّاءَ)، على حين ضبط ابن السكون اللفظ (بِيَدٍ حذَّاءَ)[٣]، وقد أجاز ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ) كِلَا الضَّبطَين؛ لأنَّهما يرجعان عنده إلى معنى واحد، وزاد عليهما ضبطًا آخر بالمعنى نفسه، (وهو حدَّاء)، إذ كلُّه عنده بمعنى اليد المقطوعة، كناية عن قلَّة الناصر[٤]، «والجامع عدم التمكُّن من التصرُّف والصَّولة بها»[٥]، ذلك أنَّ الجند الناصر لقائدهم كاليد للإنسان.

وفرَّق العلَّامة المجلسيّ (ت١١١٠هـ) بين معنى (بيدٍ جذَّاء) و(بيدٍ حذَّاء)، بأنَّ الأولى تعني اليد المقطوعة، من الجَذِّ وهو القطع، والثانية هي اليد القصيرة عن الوصول إلى ما تريد، من الحَذِّ، وهو القصر[٦]. وتابعه في ذلك حبيب الله الخوئيّ (ت١٣٢٤هـ)[٧]، واعتدَّ التستريّ بالضبط الوارد في النسخة الخطيَّة، ولم يرتَضِ ضبط اللفظة بـ(حذَّاء)،

(١) ينظر: تهذيب اللغة (ك ل ب): ٩/ ٣٠٢، و١٠/ ١٤٤، والتكملة والذيل والصلة (ك ل ب): ١/ ٢٣٩، ولسان العرب (ك ل ب): ١/ ٧٢٧.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة (٣): ٤٨.
(٣) ينظر: نهج البلاغة: ٨٤.
(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة: ١/ ٢٠.
(٥) منهاج البراعة، الخوئيّ: ٢/ ٥٩.
(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٢/ ٥٩.
(٧) منهاج البراعة: ٢/ ٢٤٨.

قال: «وأمَّا كونه: (بيدٍ حذَّاء) بالحاء كما احتمله ابن أبي الحديد، وجعله بذلك المعنى، فلا وجه له، فإنَّه بمعنى: السريع الخفيف، يُقال: (سيفٌ أحَذُّ)، أي: سريع القطع، و(ناقة حَذَّاء): سريعة السير، و(قَطاةٌ حذَّاءُ): سريعة الطيران، و(حاجةٌ حَذَّاءُ): سريعةُ النفاذِ والنَّجحِ، و(عَزيمةٌ حذَّاءُ): ماضيةٌ لا يلوي صاحبها على شيء.. وفي كلامه عليه السلام: **(إنَّ الدُّنيا قد ولَّتْ حَذَّاءَ)**[1] أي: سريعةٌ خفيفةٌ، وحينئذ فلو جعل هنا قولَه عليه السلام: **(بيدٍ حَذَّاء)** بالحاء، يصير المعنى عكس المراد، كما لا يخفى»[2].

ويمكن للباحث أن يبيَّن الآتي:

- إذا رجعنا إلى الاستعمال اللغويّ، نجد أن لفظَتَي (جذَّاء) و(حذَّاء) قد استُعملتا بمعنى: مقطوعة، وبمعنى قصيرة، وأنَّ بعض اللغويِّين قد عدَّهما بمعنًى واحد، ومنه يتَّضح أنَّ ما قاله التستريّ في معنى (حذَّاء)، ومنع به ضبطها في النصِّ، ليس دقيقًا[3].
- لعلَّ الأولى ضبط النصِّ **(بيدٍ جذَّاء)**، ذلك أنَّ المادَّة اللغويَّة لـ(ج ذ ذ) فيها معنى القطع والتكسير والدقِّ والطحن، والتحطيم[4]، وهي معانٍ أكثر شدَّة ممَّا ورد في مادة (ح ذ ذ)، وذلك مناسب لما في الخطبة الشِّقشِقيَّة من معنى يذكره الإمام عليه السلام، يكشف فيه عن سبب تركه حقَّه في الخلافة، وما استتبع ذلك من فسادٍ ظاهرٍ في الإسلام، ذلك أنَّ قلَّة الناصر جعلت يدَه قاصرةً عن طلب حقِّه، وما كان ذلك منه إلَّا طاعة لأمر الله، وتنفيذًا لوصيَّة الرسول صلى الله عليه وآله.

(١) نهج البلاغة، الخطبة (٤٢): ٨٤.
(٢) بهج الصباغة: ٢/ ٣٩.
(٣) ينظر: العين (ح ذ ذ): ٣/ ٢٢، والمحيط في اللغة (ح ذ ذ): ٢/ ٣٠٩، و٦/ ٣٩٧، والمغرب في ترتيب المعرب: ١٠٨.
(٤) ينظر: العين (ح ذ ذ): ٣/ ٢٢، والمحيط في اللغة (ح ذ ذ): ٢/ ٣٠٩، و٦/ ٣٩٧.

٣. قال عليه السلام في بيان حال الفرق التي نصبت له العداء بعد مبايعته بالخلافة: «فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ، نَكَثَتْ طَائِفَةٌ، وَمَرَقَتْ أُخْرَى، وَقَسَطَ آخَرُونَ»(١).

الوارد في النصِّ **(وقَسَطَ آخرون)**، وعليه ضبط بعض شرَّاح النهج(٢)، ويقصد بهم معاوية وأصحابه الذين قاتلهم الإمام في صفِّين، وقسطوا، أي: جاروا، فقد «جاروا في حقِّ أمير المؤمنين، وظلموا آل محمَّد عليهم السلام حقَّهم»(٣).

وفي ضبط ابن السَّكون **(وفَسَقَ آخرون)**، من الفسق، وهو الخروج عن الحقِّ(٤)، وذلك «بخروجهم على الإمام العادل، وتَعَدِّيهم عن سنن الحقِّ»(٥)، وهذا الضبط موجود عند طائفة من شراح النهج(٦).

ويبدو أنَّ ضبط **(وقسط آخرون)** أنسب لمعنى النصِّ العَلَويّ، للأمور الآتية:

- إنَّ الضبط بـ**(قسط آخرون)** يوافق ما رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وآله حين أخبر أمير المؤمنين عليه السلام بما سيجري عليه من الأمَّة، فقال: «**ستقاتلُ الناكثين والقاسطين والمارقين بعدي**»(٧).

(١) الخطبة (٣): ٤٩.
(٢) ينظر: منهاج البراعة، الخوئيّ: ٢/ ٢.
(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٣/ ٢٦، وشرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ١/ ٣٥، وتصنيف نهج البلاغة: ١/ ٤.
(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة: ٨٦.
(٥) منهاج البراعة، الخوئيّ: ٢/ ٢.
(٦) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ٢/ ٤٧، وشرح نهج البلاغة، البحرانيّ: ١/ ٢٦٥، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ٢/ ٢، وشرح نهج البلاغة، الحائريّ: ١/ ١١٨.
(٧) بحار الأنوار: ٤٠/ ٩٣، وينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد ٣/ ٢٦، وشرح نهج البلاغة، الحائريّ ٧/ ١٢٠، ومنهاج البراعة، الخوئي ٢/ ٣، وبهج الصباغة: ٧/ ٢٢١.

- إنَّ (نكـثَ)، و (مـرقَ) قسمان داخـلان في معنى (فسـقَ)، والجامع بينهم هو الخـروج على الحـقِّ، بعد إثباتـه[1]. وعليه يتحقَّـق ترداد المعنـى حين الضبط بـ(فسقَ آخرون)، فيمتنع بذلك التغاير في الصفات بين الفرق المذكورة.

- كأنَّ النص العَلَويّ يتدرج بالإخبار بين فئة أدركت أنَّ الإمامة حقٌّ للإمام عليه السلام، ثـمَّ قادتها العصبية والهوى للميل عنه، وهم أصحاب الجمل والنهروان، وفئة أخـرى لم تعترف بحقِّ الإمام عليه السلام من أوَّل الأمر، فجاروا عن حكم الله وحكم رسولـه فاستحقوا مرتبة الكفر، ومصداق ذلك مـا ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[2]، فقد ورد في روايات آل البيت عليهم السلام أنَّ مـن مصاديق تفسير هـذه الآية، هم «معاوية وأصحابـه عليهم لعائن الله»[3]، فقد «استحقُّوا بذلك أن يكونوا وقودَ النار يوم القيامة يُحرَقون بها»[4].

(١) ينظـر: العـين (ن ك ث): ٥/ ٣٥١، وجمهرة اللغـة (ن ك ث): ٤/ ٦٧، وتهذيب اللغة (م ر ق): ٩/ ١٢٣، والمحيـط في اللغـة (م ر ق): ١/ ٤٧٨، والصِّحـاح (ف س ق): ٢/ ٧٧٨، ومقاييس اللغة (ف س ق): ٤/ ٥٠٢.

(٢) سورة الجن: الآية ١٥

(٣) بحار الأنوار: ٣٦/ ٨٩، وينظر: نور الثقلين: ٩/ ١٦٩.

(٤) التبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ١٤٦.

المطلب الثالث

اختلاف الضبط في العبارة:

ونذكر له الأمثلة الآتية:

١. قال عليه السلام في الأمر بالسجود لآدم عليه السلام: «فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿اُسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ اِعْتَرَتْهُ الْحَمِيَّةُ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِ الشِّقْوَةُ، وَتَعَزَّزَ بِخِلْقَةِ النَّارِ، وَاسْتَهْوَنَ خَلْقَ الصَّلْصَالِ، فَأَعْطَاهُ اللهُ النَّظِرَةَ، اِسْتِحْقَاقًا لِلسُّخْطَةِ، وَاسْتِتْمَامًا لِلْبَلِيَّةِ، وَإِنْجَازًا لِلْعِدَةِ»[١].

وردت العبارة (إِلَّا إِبْلِيسَ اِعْتَرَتْهُ الْحَمِيَّةُ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِ الشِّقْوَةُ، وَتَعَزَّزَ بِخِلْقَةِ النَّارِ، وَاسْتَهْوَنَ خَلْقَ الصَّلْصَالِ)، وهو الضبط الذي عليه أغلب شرَّاح النهج[٢]، والمعنى: أنَّ إبليس «حلَّت به العصبيَّةُ والأنفةُ والتكبُّرُ، وغلبت عليه الشقوةُ وسوءُ الحظِّ، فامتنع عن السجود؛ لأنَّه (تعزَّز بخلقة النار، واستوهن خلقَ الصَّلصَال)، أي: تكبَّر وتجبَّر واستنكف أن يسجد، زعمًا منه أنَّه أفضل وأشرف من آدم؛ لأنَّه خُلق من النار وخُلِق آدم من الطين، والنار أشرف من الطين، فاستوهن وحقَّر المخلوق من الطين، واستصغره واستهان به، فقال: أنا خيرٌ منه، شرَّفَ نفسَه؛ لأنَّه مخلوق من النار»[٣].

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١): ٤٢.
(٢) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ١٢/ ٤٢، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/ ٧، وشرح نهج البلاغة، محمَّد عبده: ٧، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ١/ ٢٥١، وفي ظلال نهج البلاغة: ١/ ٣٩، وبهج الصباغة: ١/ ٨٣.
(٣) شرح نهج البلاغة، الحائريّ: ٤/ ٥٤.

على حين ورد ضبط العبارة عند ابن السَّكون: «إِلَّا إِبْلِيسَ وَقَبِيلَهُ اعْتَرَتْهُمُ الْحَمِيَّةُ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشِّقْوَةُ، وَتَعَزَّزُوا بِخِلْقَةِ النَّارِ، وَاسْتَوْهَنُوا خَلْقَ الصَّلْصَالِ»[1]، بزيادة (وقبيله)، أي: جماعته، واستعمال ضمير الجمع في (اعْتَرَتْهُمُ، وغَلَبَتْ عَلَيْهِمُ، وَتَعَزَّزُوا، وَاسْتَوْهَنُوا)، العائد على إبليس وقبيله، وقد ورد هذا الضبط عند بعض الشرَّاح[2].

وقد حاول العلَّامة المجلسيّ تخريج هذه الزيادة في لفظ النصِّ، مع اعتراضه على ضمِّ لفظ (قبيله) إلى إبليس بأنَّه «لم يكن له في هذا الوقت ذرِّيَّةٌ، و لم يكن أشباهُه في السماء»[3] لذا قال: «فيمكن أن يكون المرادُ به أشباهه من الجنِّ في الأرض، بأن يكونوا مأمورين بالسجود أيضًا، وعدم ذِكرِهم في الآيات وسائرِ الأخبار؛ لعدم الاعتناء بشأنهم، أو المرادُ به طائفةٌ خلقَها الله تعالى في السماء غيرَ الملائكة، ويمكن أن يكون المُراد بالقبيل ذرِّيَّته، ويكون إسناد عدم السجود إليهم لرضاهم بفعله»[4].

وما ذكره العلَّامة من تخريج لا دليل عليه، ويبعده ما ذكره هو بأنَّ الآيات الكريمة لم تذكر في قصة السجود إلَّا إبليس وحده، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[5]، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[6]،

(١) شرح نهج البلاغة: ٧٤.
(٢) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ٤/ ١٥، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦/ ٩، وشرح نهج البلاغة، البحرانيّ: ١/ ١٦٩.
(٣) شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ٢٠/ ٥.
(٤) المصدر نفسه: ٢٠/ ٥.
(٥) سورة الحجر: الآيات ٣٠-٣٣.
(٦) سورة البقرة: الآية ٣٤.

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[2]، ويعضد ذلك ما ذكره الحائريّ في ردِّ هذه الزيادة في الضبط، إذ قال: «وضمُّ القبيل هنا إلى إبليس غريبٌ، وهذا الكلام لا ذِكرَ له في القرآن، إذ لم نجد أو لم نعثر على ما يدلُّ على وجود جنود للملائكة أو قبيلٍ له. وقد ذكر الشَّارحون تأويلاتٍ لهذا الموضوع، مستغرِبين متعجِّبين من ذكرِ القبيل أو الجنود هناك»[3].

٢. في قوله عليه السلام في وصف القرآن الكريم: «وَخَلَّفَ فِيكُمْ ما خَلَّفَتِ الأَنْبِياءُ فِي أُمَمِها إِذْ لَمْ يَتْرُكُوهُمْ هَمَلًا، بِغَيْرِ طَرِيق واضِحٍ، وَلا عَلَمٍ قائِمٍ، كِتابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ»[4].

الوارد عند الرضيّ: (كِتابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ)، وهو الضبط الوارد عند أغلب الشرَّاح[5]، أي: خلَّف ربُّكم فيكم ما يتمُّ به الحجَّة عليكم، طريقًا واضحًا، ومنارًا يُهتدى به، كتابَ الله، و(كتابَ) منصوب على البدل من (ما) الموصولة في (ما خلَّفت الأنبياء)[6].

(١) سورة الأعراف: الآيتان ١١-١٢.
(٢) سورة ص: الآيتان ٧٣-٧٤.
(٣) شرح نهج البلاغة: ٤/ ٥٤.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة (١): ٧٧.
(٥) ينظر: منهاج البراعة، الراوندي ١٢/ ٤٢، و شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/ ٥، وشرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ١/ ٢٥، وشرح نهج البلاغة، محمَّد عبده، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ١/ ٢٤٩، وفي ظلال نهج البلاغة: ١/ ٣٩، وبهج الصباغة: ١/ ٢٤٤.
(٦) ينظر: بهج الصباغة: ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

أمَّا ابن السَّكون فضبط العبارة بـ(كتابَ اللهِ ربِّكم)[1]، بزيادة لفظ الجلالة، وحذف (فيكم).

ولم أجد هذا الضبط عند شُرَّاح النهج، غير أنَّ التستري صرَّح بأنَّ العبارة قد وردت في بعض نسخ نهج البلاغة (كتابَ ربِّكم)[2]، من دون (لفظ الجلالة) و(فيكم)، ولعلَّه هو الضبط الأقرب للنصِّ، لما يأتي:

- في ذكرِ لفظ الجلالة تكرار بلا مسوِّغ، يتسبَّب في ثقل ظاهر في النطق.
- في ذكر لفظ (فيه) تكرار لا تستسيغه بلاغة النصِّ، فقد ذُكر في أوَّل النصِّ (وَخَلَّفَ فِيكُمْ)، فلا موجب لترداد اللفظ في (كِتابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ).

٣. قال عليه السلام في بيان نعم الله على الإنسان: «وَمَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ اَلْحَقِّ وَاَلْبَاطِلِ، وَاَلْأَذْوَاقِ وَاَلْمَشَامِّ، وَاَلْأَلْوَانِ وَ اَلْأَجْنَاسِ، مَعْجُونًا بِطِينَةِ اَلْأَلْوَانِ اَلْمُخْتَلِفَةِ، وَاَلْأَشْبَاهِ اَلْمُؤْتَلِفَةِ وَاَلْأَضْدَادِ اَلْمُتَعَادِيَةِ، وَاَلْأَخْلاَطِ اَلْمُتَبَايِنَةِ: مِنَ اَلْحَرِّ وَاَلْبَرْدِ وَاَلْبَلَّةِ وَ اَلْجُمُودِ»[3].

ضبط النسخة الخطيَّة: (وَمَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ اَلْحَقِّ وَ اَلْبَاطِلِ)، وهي عبارة واردة في أغلب شروح النهج[4].

ولم يذكر هذه العبارة محقِّق كتاب ابن السَّكون، وأورد زيادة عبارة في آخر النصِّ، فورد عنده الضبط على ما يأتي: «وَمَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ اَلْأَذْوَاقِ وَاَلْمَشَامِّ، وَاَلْأَلْوَانِ

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة: ٧٧.
(٢) ينظر: بهج الصباغة: ١/ ٢٤٤.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة (١): ٧٣.
(٤) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ١٢/ ٤٢، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٥/ ٩، وشرح نهج البلاغة، البحرانيّ: ١/ ١٦٩، وشرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار: ١/ ١٨، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ١/ ٢٤٩، وفي ظلال نهج البلاغة: ١/ ٣٣، وبهج الصباغة: ١/ ٧٧.

وَالْأَجْنَاسِ، مَعْجُونًا بِطِينَةِ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْأَشْبَاهِ الْمُؤْتَلِفَةِ، وَالْأَضْدَادِ الْمُتَعَادِيَةِ، وَالْأَخْلَاطِ الْمُتَبَايِنَةِ: مِنَ الْحَرِّ وَ الْبَرْدِ، وَالْبَلَّةِ وَالْجُمُودِ، وَالْمَسَاءَةِ وَالسُّرُورِ»[1].

ويمكن أن نوازن بين الضبطَين بالآتي:

- إنَّ عبارة (وَمَعْرِفَةٍ يَفْرُقُ بِهَا بَيْنَ الْحَقِّ وَ الْبَاطِلِ) مطلوبة في النصِّ، وقد أوردها أغلب شرَّاح النهج، ذلك أنَّ هذه المعرفة معرفة كليَّة يفرِّق فيها العقل بين الحقِّ والباطل، ثمَّ يُفرِّق بالعقل بين الأمور الجزئيَّة التي ذكرها النصُّ بعد ذلك (الْأَذْوَاقِ وَالْمَشَامِّ، وَالْأَلْوَانِ وَالْأَجْنَاسِ)، وكان على المحقِّق أن يضع العبارة في المتن، لا أن يُصرِّح في الهامش بأنَّها عبارة واردة عند ابن السَّكون في إحدى النسخ[2].
- إن عبارة (وَالْمَسَاءَةِ وَالسُّرُورِ)، التي أوردها ابن السَّكون في آخر النصِّ قد ذُكرت عند طائفة من شُرَّاح النهج، وهي متمِّمة للفرق بين الأمور المتضادَّة التي ذكرها الإمام عليه السلام، فـ(المساءة): مصدر للفعل سَاءَهُ يَسُوْءُه، إذا أصابه ما يَكره وما يَحزنُ[3]، والسرور: الابتهاج، والأمر الخالي من الحزن، مِن سَرَّهُ يَسُرُّهُ[4]، وهما معنَيان متضادَّان.

(١) شرح نهج البلاغة: ٧٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤ (هامش ١٠).
(٣) ينظر: لسان العرب (س و أ): ٣/ ٢١٣٨.
(٤) ينظر: مقاييس اللغة (س رّ): ٣/ ٦٨.

المطلب الرابع

اختلاف الضبط في حركات الإعراب وأثره في اختلاف الدلالة النحويَّة

ومِمَّا رصده البحث من أمثلته:

١. من وصيَّة له عليه السلام: «أَمَّا وصِيَّتِي: فاللهَ لا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، ومُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله فلا تُضَيِّعوا سُنَّتَه»[١].

الوارد في ضبط اسم الرسول الأكرم في هذا النصِّ هو النصب، ونجده في أكثر شروح النهج، وقد وجَّهوه على أنَّه مفعول به لفعل محذوف يُفسِّره الفعل (لا تضيِّعوا) المذكور بعده، والفاء داخلة في جواب صيغة الأمر، لإفادة الاختصاص، أي: الزموا سنة محمَّدٍ صلى الله عليه وآله، واقتصروا عليها[٢]، ذلك أنَّ دخول الفاء يُؤذن بِشَرْطٍ مَحْذُوفٍ يَكُونُ الفعل (لا تضيعوا) جَوَابَهُ، أي: مهما يكن من شيء فمحمَّدًا لا تضيِّعوا سنَّته، وتَقْدِيم المَفعُولِ قد يُنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ، بتقدير: إن كنتم توالون محمَّدًا فلا تضيِّعوا سنَّته[٣]، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[٤].

(١) نهج البلاغة: الخطبة (١٤٩): ٢٥٩.
(٢) ينظر: منهاج البراعة، الراوندي: ٢/ ٧٦، وحدائق الحقائق: ١/ ٤٦٧، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/ ١١٧، وشرح نهج البلاغة، البحراني: ٣/ ١٩٥ ومنهاج البراعة، الخوئي: ٩/ ٣٥٤.
(٣) ينظر: الكشَّاف: ٤/ ١٤٢، والتحرير والتنوير: ٢٩/ ٢٩٦.
(٤) سورة المدثِّر: الآيات: ٣-٥.

أمَّـا عند ابن السَّكون، فـورد لفظ (محمَّدٌ) بالرفع[١]، عـلى الابتداء، وخبره الجملة الفعليَّة بعده، والفاء زائدة.

وقد رجَّح الراونديّ (ت٥٧٣هـ) الرفع في النصِّ، من دون أن يبيِّن سبب رجاحته عنـده[٢]، ولعلَّ مردَّ ذلك إلى الاعتداد بدلالـة الجملة الاسميَّة على الثبوت في حال رفع (محمَّد) على الابتداء.

ويبدو أنَّ الراجح هو النصب لا الرفع، للأمور الآتية:

- اعتداد أغلب شرَّاح النهج برواية الشريف الرضيّ، بنصب (محمَّدًا).
- إنَّ أدب الوصيَّة يستدعي استعمال فعل لا اسم[٣].
- إنَّ الاختصـاص بقصر الحدث عـلى مفرد، بتقدير: وحِّـدوا الله والتزموا سنَّة محمَّـدٍ، أوفق للوصيَّة التي تقتضي الأمر بفعل مشدَّد واجب التنفيذ، لما فيه من حفظ حقوق الموصي والموصَى.
- ممَّا يضعف وجه الرفع؛ أنَّه يلزم منه مجيء الجملة الطلبيَّة (فلا تضيِّعوها) خبرًا، وقد منع النحويُّون ذلك[٤].

٢. في قولـه عليه السلام في وصـف المتَّقين: «صَبَرُوا أَيَّامًـا قَصِـيْرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةً طَوِيْلَـةً، تِجَارَةٌ مُرْبِحَةٌ، يَسَّرَهَا لَـهُمْ رَبُّهُمْ»[٥].

الـوارد في ضبط (تجـارة مربحـة) الرفع، على أنَّها خـبر لمبتدأ محـذوف، والتقدير:

(١) نهج البلاغة: ٣٣٠.
(٢) ينظر: منهاج البراعة: ٢/ ٧٦.
(٣) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٩/ ١١٧.
(٤) ينظر: منهاج البراعة، الخوئيّ: ٩/ ١١٤، وهمع الهوامع: ١/ ٩٦.
(٥) نهج البلاغة: الخطبة (١٩٣): ٣٠٤.

تجارتُهم تجارةٌ مربحةٌ، فحذف المبتدأ[1]. وقد اعتدَّ البحرانيّ (ت ٦٧٩هـ) بهذا الضبط، مستدلًّا بأنَّ وجه الرفع دالٌّ على الثبات والاستقرار على العمل الصالح، إذ «استعار لفظَ التجارة لأعمالهم الصالحة وامتثالِ أوامر الله، ووجهُ المشابهة كونُهم متعوِّضين بمتاع الدنيا وبحركاتهم في العبادة متاع الآخرة، ورشح بلفظ الربح لأفضليَّة متاع الآخرة، وزيادته في النفاسة على ما تركوه»[2].

على حين ورد الضبط عند ابن السَّكون بالنصب (**تجارةً مربحةً**)[3]، وقد وجَّهه الشرَّاح على أوجه في الإعراب، هي[4]:

الأوَّل: أنَّ (تجارةً) بدل من (راحة)، بدل كلٍّ من كلٍّ، وعليه فـ(تجارة مربحة) هي معتمد الحديث، وإنَّما يُذكر المبدل منه (راحة طويلة) تمهيدًا لذِكر البدل.

الثاني: أنَّها حال من الضمير (هم) في (أَعْقَبَتْهُمْ)، وهو في محلِّ مفعول به، والتقدير: عاقبتهم حالها تجارة مربحة.

الثالث: أنَّها منصوبة على المدح، بتقدير: أعني، وإنَّما النصب هنا للاختصاص، فالجملة الفعليَّة المقدَّرة (أعني تجارةً مربحةً) هي موضع عناية المتكلِّم.

الرابع: أنَّها منصوب على أنَّها مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أتَّجروا تجارةً، ونصب المصدر مع حذف فعله كثير في الكلام.

الخامس: أنَّها مفعول به للفعل (يسَّرَ) المذكور بعدها، بتقديم المعمول على عامله،

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٠/ ١٤٢، ومنهاج البراعة، الخوئيّ: ١٢/ ١١٣.
(٢) شرح نهج البلاغة: ٣/ ٤١٠.
(٣) نهج البلاغة: ٤٦٩.
(٤) ينظر: منهاج البراعة، الراونديّ: ٢/ ٢٧٧، وحدائق الحقائق، الكيدريّ: ٢/ ١٣٣، وشرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٠/ ١٤٢.

لغرض التخصيص، والتقدير: يسَّرَ لهم ربّهم تجارةً.

والظاهر أنَّ ضبط (تجارةٌ مربحةٌ) بالرفع أولى، للأمور الآتية:

- ما ذكره الكيدريّ (ت في القرن السادس للهجرة) في تضعيف وجه النصب، وفيه: أنَّ (تجارة) بدل من (راحة)، إذ ذكر بأنَّ هذا التوجيه «ليس بالقويِّ، لأنَّ التجارةَ المربحةَ ليست بنفسِ الراحةِ، وإنَّما صبرُهم المُستعقِبُ لتلك الراحةِ هي التجارةُ»[1].
- أنَّ النصب يستدعي في أغلب وجوهه تقدير فعلٍ سابق أو لاحق، والمعلوم أنَّ الجملة الفعليَّة دالَّة على التجدُّد لا الثبات، وهذا لا يناسب وصف ثواب المتَّقين في الآخرة.
- أنَّ وجه الرفع يستتبع تقدير الجملة الاسميَّة، وهي جملة دالَّة على الثبات واللزوم والاستقرار، وهو مناسب لمعنى الجزاء الذي يستحقُّه المتَّقي (رَاحَةً طَوِيْلَةً، تِجَارَةٌ مُرْبِحَةٌ) بدلًا من عملٍ خالصٍ في أيَّامٍ معدودة، صبروا عليها، وتاجروا بالإيمان بالله ورسوله وبالجهاد في سبيل الله بالأموال والأنفس.
- والراجح رفع (تجارة) لما في الجملة الاسميَّة من دلالة على اللزوم والثبات والاستقرار على العمل الصالح، فيكون عمل الإنسان في الدنيا في حكم التجارة، إذ يعمل هنا ويأخذ هناك. أمَّا النصب، ففي جميع وجوهه دالٌّ على زوال العمل الصالح، وعدم استقرارهم عليه، بلحاظ الفعل المقدَّر مع نصب تجارة، سواء مقدَّمًا كان أم مؤخَّرًا.

(١) حدائق الحقائق: ٢/ ١٣٣.

٣. في قولـه عليه السلام في فضـل الدين: «وَإِنَّكُمْ إِنْ لَـجَأْتُمْ إِلَى غَـيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ اَلْكُفْرِ، ثُمَّ لَا جَبْرَئِيلُ وَلَا مِيكَائِيلُ وَلَا مُهَاجِرُونَ وَلَا أَنْصَارٌ يَنْصُرُونَكُمْ».

ورد في ضبـط المعطوفات (ثُـمَّ لَا جَبْرَئِيلُ وَلَا مِيكَائِيـلُ وَلَا مُهَاجِرُونَ وَلَا أَنْصَار) الرفـع[١]، على أنَّـها مبتـدآت أخبارها محذوفة، و(لا) مهملة، كـما أُهمِلَت في أحد أوجه إعـراب (لَا حولَ ولَا قـوَّةَ إلَّا بالله)[٢]، والمعنى أنَّ «عدَّهم نـصرةُ الملائكة والمهاجرين والأنصـار لهم، إمَّا لأنَّ النصرة كانت مخصوصة بوجود الرسول والاجتماع على طاعته، وقـد زالت بفقده، أو لأنَّها مشروطـة بالاجتماع على الدِّين والذبِّ عنه، وإذا التجأوا إلى غيره، وحاربهم الكفَّار لم يكن لهم ناصرٌ من الملائكة، لعدم اجتماعهم على الدِّين ولا من المهاجرين والأنصار لفقدهم»[٣].

وضبـط ابـن السَّكون هـذه المعطوفـات بالنصـب «ثُـمَّ لَا جَبْرَئِيـلَ وَلَا مِيكَائِيلَ وَلَا مُهَاجِرِينَ وَلَا أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ»[٤].

وقـد وجَّه ابـنُ أبي الحديد رواية النصب، مـع أنَّ مجيء اسـم (لا) النافية للجنس معرفـةً مؤولـةً بنكـرة مخالف لأحكام مجيء اسـم لا النافية للجنـس، إذ الشرط فيه أنَّ يكـون نكرة، مستشهدًا بما ورد في كتب النحو من شـواهد تعضد مثله، كقولهم: «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها»[٥]، وقول الراجز[٦]:

(١) نهج البلاغة، الخطبة (١٩٢): ٤٠٤.
(٢) ينظر: ارتشاف الضَّرب: ٣/ ١٣١١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٩٩.
(٣) شرح نهج البلاغة: ٤/ ٣٥٥.
(٤) نهج البلاغة: ٤٥٨.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٩٧، والمقتضب: ١/ ٢٧٦، والأصول في النحو: ١/ ١٥٢.
(٦) رجز غير منسوب، من شـواهد كتاب سيبويـه: ٢/ ٢٩٦، والمقتضب: ٤/ ٣٦٢، والأصول في النحو: ١/ ٣٨٢.

لا هَـيْـثَـمَ الـلـيـلـةَ لِـلْـمَـطِـيِّ
ولا فـتـى مِـثْـلُ ابـنِ خَـيـبَرِيِّ

وتابعه في ذلك حبيبُ الله الخوئيّ، فأوَّل مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفةً بما أوَّلَه به النحويُّون[1]، فذكر أنَّ ذلك جائز في: «العَلَمِ المُشْتَهِرِ ببعضِ الخِلالِ، فيُؤوَّلُ بنكرة فينتصُ و يُنْزَعُ منه لامُ التَّعريفِ إن كان فيه، نحو: (لا حَسَنَ) في الحسنِ البصريِّ، و: (لا صَعَقَ) في الصَّعَقِ، أو في ما أُضِيفَ إليه نحو: لا امرئَ قَيْسٍ، ولا ابنَ زُبَيْرٍ، ولتأويلِهِ بالمُنَكَّرِ وجهانِ: إمَّا أنْ يقدَّرَ مُضافٌ هو (مِثْلَ) فلا يتعرَّف بالإضافة؛ لتوغُّله في الإبهام، وإمَّا أنْ يُجْعَلَ العلمُ لاشتهاره بتلك الخلَّة، كأنَّه اسمُ جِنْسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى»[2].

وأيَّدَ التستريّ ما ذهب إليه ابن أبي الحديد وحبيب الله الخوئيّ، مع اعترافه بأنَّ الرواية المشهورة بالرفع، كما رواها البحرانيّ، قال: «قولُه عليه السلام: **(ولا مهاجرون ولا أنصار)**، بلا لام، دون أن يقولَ: ولا المهاجرون ولا الأنصار، دليلٌ على إرادة العموم بجبرئيل وميكائيل، كقولهم: (ولا أبا حسن)، دون أنْ يقولوا: (ولا أبا الحسن)، ولا فَرْقَ بين روايةِ الرَّفْعِ والنَّصْبِ في المعنى مع تكرار (لا)، مع أنَّ الرواية المشهورة الرفع، كما في ابن ميثم الَّذي نسخته بخطِّ المصنِّف»[3].

ويبدو أنَّ ضبط هذه المعطوفات الأربعة بالرفع أرجح، ذلك أنَّ رفع الأسماء الأربعة دليلٌ على تخصيص مدلولها بالملَكَينِ المعروفَين (جبرائيل، وميكائيل)، والفريقَينِ المعروفَينِ بنصرتهما اللهَ ورسولَه (المهاجرون، والأنصار)، وفي ذلك تنبيهٌ على فضيلة

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٨٣، وشرح الرضيّ على الكافية: ١/ ٦٧١.
(٢) منهاج البراعة: ١٣/ ١٨٢.
(٣) بهج الصباغة: ٤/ ٢٩٠.

هـذه الأسـماء المذكورة، فيكـون كلامُـه عليه السلام، في مدحهـم وإظهار فضيلتهـم، وعونهم أهـل الحقِّ، على وَفْقِ مـا مدَحَهم به القرآن الكريم في مواضـعَ كثيرةٍ منه، ويعضد وجه الرفـع أن الروايـةَ المكتوبة بخطِّ الشريف الـرضيّ قد رُوِيَت بالرفـع، والرواية الموثوقة أولى.

الخاتمة

وصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. أثبت البحث بالمقابلة بين ضبط نسخة نهج البلاغة التي حقَّقها الأستاذ الدكتور صبحي الصالح، وضبط نهج البلاغة لابن السَّكون أنَّ هناك اختلافًا في ضبط بنية المفردات، بين (حركة وسكون، وإفراد وجمع، وتذكير وتأنيث)، وقد ترتَّب على ذلك اختلاف في المعنى اللغويّ، أثبتته المعجمات اللغويَّة، واستتبع ذلك تغيُّرٌ في المعنى الدلاليّ، أوجب على البحث ترجيح ضبط ابن السَّكون تارةً، كما في ضبط (أفْن)، بالتسكين، في قوله عليه السلام: «فَإِنَّ رَأْيَهُنَّ إِلَى أَفَنٍ»، وعدم ترجيحه تارةً أخرى، كما في ضبط (نُوْمَة)، بالتسكين، في قوله عليه السلام: «لَا يَنْجُو فِيهِ إِلَّا كُلُّ مُؤْمِنٍ نُومَةٍ».

٢. انفرد ابن السَّكون بضبطٍ لم يرد عند غيره، وذلك في قول الإمام عليه السلام: «وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ»، إذ ورد الضبط عند ابن السَّكون (ولَا تَرْقَى)، وقد بيَّن البحث أنَّ كِلَا الضبطَين يوافق أحكام اللغة، ويطابق الاستعمال اللغويّ، ويستند إلى شواهد قرآنيَّة.

٣. تباين الضبطَان في المفردات، فتقاربت المعاني تارة، كما في: (وَأَدَوَاتٍ يُقَلِّبُهَا)، و(يُكَلِّبُهَا)، وتباعدت أخرى، كما في (وقَسَطَ آخرون)، و(فَسَقَ)، وكان للفروق اللغويَّة مرَّة، وللسياق الخارجيّ مرَّة أخرة، أثرٌ في ترجيح ضبطٍ على آخر.

٤. في مطلب اختلاف الضبط في العبارة، تبيَّن أنَّ ابن السَّكون قد زاد ألفاظًا في ضبط بعض العبارات، كما في قول الإمام عليه السلام: «فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ، اِعْتَرَتْهُ اَلْحَمِيَّةُ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِ اَلشِّقْوَةُ، وَتَعَزَّزَ بِخِلْقَةِ اَلنَّارِ، وَاسْتَهْوَنَ خَلْقَ اَلصَّلْصَالِ»، إذ ورد الضبط عند ابن السكون: «فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ وقَبِيْلَه»، ثمَّ وردت ضمائر الرفع في الأفعال (اعْتَرَتْهُمُ، وغَلَبَتْ عَلَيْهِمُ، وَتَعَزَّزُوا، وَاسْتَوْهَنُوا) مناسبة للجمع. وثبت أنَّ ابن السَّكون قد انفرد بضبط عبارة «كتابَ اللهِ ربِّكم»، ولم ترد مثلها عند غيره من المعنَيين بضبط نهج البلاغة.

٥. اختلف الضبط في حركات الإعراب عند ابن السَّكون في نصوصٍ متعدِّدة من النهج العلويّ، وترتَّب على ذلك تَعدُّدُ الأوجه الإعرابيَّة بين الرفع والنصب، والإعراب والبناء، واستتبع ذلك اختلافُ الشرَّاح في الترجيح بين هذه الأوجه، اعتمادًا على أقرب الدلالات النحويَّة للنصِّ، كما في قوله عليه السلام: «ومُحَمَّدًا صلى الله عليه وآله فلا تُضَيِّعوا سُنَّتَه»، إذ ورد الضبط عند ابن السَّكون برفع (محمَّد)، وقوله عليه السلام: «ثُمَّ لَا جَبْرَئِيلُ وَلَا مِيكَائِيلُ وَلَا مُهَاجِرُونَ وَلَا أَنْصَارُ»، إذ ورد ضبط المعطوفات عند ابن السَّكون بالبناء على ما كانت تُنصب به، وأدلى البحث دلوه في مفاتشة هذه الأقوال وقبول بعضها، وردِّ الأخرى، اعتمادًا على قرائن نحويَّة اتَّضحت في البحث.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحويّ (أثير الدين محمَّد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمَّد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢. الأصول في النحو: ابن السرَّاج (أبو بكر محمَّد بن سهل ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٣. أعلام نهج البلاغة: السرخسيّ (عليّ بن ناصر الحسينيّ ت ق ٧هـ)، طهران، ١٣٦٦هـ.

٤. أعيان الشيعة: محسن الأمين العامليّ (ت١٣٧١هـ)، دار التعارف، بيروت، (د. ت).

٥. البابليَّات: الشيخ محمَّد عليّ اليعقوبيّ (محمَّد عليّ بن يعقوب بن جعفر ت ١٣٨٥هـ)، مطبعة الزهراء، النجف الأشرف، ١٩٥١م.

٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمَّة الأطهار: المجلسيّ (محمَّد باقر ابن محمَّد تقي بن مقصود عليّ ت ١١١٠هـ) مؤسَّسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٧. البحر المحيط: أبو حيَّان النحويّ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمَّد عوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتيّ ود. أحمد النجوليّ الجمل، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.

٨. البرهان في علوم القرآن: الزركشيّ (أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله بن بهادر ت ٧٩٤هـ) تحقيق، محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيَّة، ط١، ١٩٥٧م.

٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويِّين والنُّحاة: السيوطيّ (جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر ت٩١١هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ، مصر، ط١، ١٩٦٤م.

١٠. بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: التستريّ (محمَّد تقي بن كاظم ت ١٤١٥هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران، (د.ت).

١١. تاريخ الحِلَّة: يوسف كركوش (يوسف بن حمَّادي بن حسين ت ١٤٠٩هـ)، المكتبة الحيدريَّة، النجف الأشرف، ط١، ١٩٦٥م.

١٢. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: حسن الصدر (حسن بن هادي بن محمَّد ت ١٣٥٤هـ)، شركة النشر والطباعة العراقيَّة المحدودة، العراق، (د.ت).

١٣. التبيان في تفسير القرآن: الطوسيّ (أبو جعفر محمَّد بن الحسن ت٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العامليّ، منشورت ذوي القربى، قم، ط١، ١٣٣١هـ.

١٤. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): الطاهر بن عاشور (محمَّد الطاهر بن محمَّد بن محمَّد ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسيَّة للنشر، تونس، ط١، ١٩٨٤م.

١٥. تصنيف نهج البلاغة: لبيب بيضون، مكتب الإعلام الإسلاميّ، بيروت، ١٩٨٦م.

١٦. التكملة والذيل والصلة: الصاغانيّ (الحسن بن محمَّد بن الحسن ت ٦٥٠هـ)، مطبعة دار الكتب، القاهرة، تحقيق عبد العليم الطحاويّ، ط١، ١٩٧٠م.

١٧. تهذيب اللغة: الأزهريّ (أبو منصور محمَّد بن احمد ت٣٧٠هـ)، تحقيق محمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٨. جمهرة اللغة: ابن دريد (أبو بكر محمَّد بن الحسن الأزديّ ت ٣٢١هـ)،تحقيق رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

١٩. حدائق الحقائق في فسر دقائق أفصح الخلائق: الكيدريّ (أبو الحسين محمَّد ابن الحسين ت في القرن السادس للهجرة)، تحقيق عزيز الله العطارديّ، طهران ١٣٧٥هـ.

٢٠. الخصائص: ابن جنِّي (أبو الفتح عثمان بن جنِّي ت ٣٩٢هـ)، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ط٤، (د.ت).

٢١. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمَّد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

٢٢. رياض العلماء وحياض الفضلاء: عبد الله بن عيسى أفندي (من أعلام القرن

الثاني عشر للهجرة)، تحقيق السيِّد أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، مطبعة الخيام، قم المقدَسة، (د.ت).

٢٣. شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

٢٤. شرح الرضيّ على الشافية: الرضيّ الإسترآباديّ (رضيّ الدين محمَّد بن الحسن ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمَّد نور الحسن ومحمَّد الزفزاف ومحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٩٧٥.

٢٥. شرح الرضيّ على الكافية: الرضيّ الإسترآباديّ، تحقيق وتعليق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٦. شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد المعتزليّ (عزّ الدين عبد الحميد بن محمَّد ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمَّد أبو الفضل إبراهيم، مؤسَّسة إسماعيليان، طبعة قم، (د.ت).

٢٧. شرح نهج البلاغة: البحرانيّ (كمال الدين ميثم بن عليّ بن ميثم ت ٦٧٩هـ)، مطبعة أنوار الهدى، طبعة قم، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٢٨. شرح نهج البلاغة: جعفر الحائريّ (جعفر بن عليّ بن حسن الطباطبائيّ ت١٣٢١هـ)، مؤسَّسة دار الهجرة، قم المقدَّسة، ١٤١٠هـ.

٢٩. شرح نهج البلاغة: محمَّد عبده، تحقيق محمَّد محيي الدين عبد الحميد، مصر، (د.ت).

٣٠. شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للعلَّامة المجلسيّ: عليّ أنصاريان ومرتضى حاج عليّ، طهران، ١٤٥٨هـ.

٣١. الصِّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيَّة): الجوهريّ (أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار الكتاب العربيّ، مصر، ١٩٦٧م.

٣٢. القاموس المحيط: الفيروزآباديّ (مجد الدين محمَّد بن يعقوب ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسَّسة الرسالة، بإشراف محمَّد نعيم العرقسُوسيّ، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٥م.

٣٣. طبقات أعلام الشيعة في القرن السابع المعروف بـ(الأنوار الساطعة في المئة السابعة): آغا بزرك الطهرانيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ١٤٣٠هـ.

٣٤. الطليعة من شعراء الشيعة: الشيخ محمَّد السماويّ، دار المؤرِّخ العربيّ، بيروت، ٢٠٠١م.

٣٥. العين: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ) تحقيق د. مهدي المخزوميّ ود. إبراهيم السامرَّائيّ، دار الرشيد للطباعة، بغداد، ١٩٨٢م.

٣٦. الفائق في غريب الحديث والأثر: الزمخشريّ (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عليّ محمَّد البجاوي ومحمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، (د.ت).

٣٧. فقهاء الفيحاء: السيِّد كمال الدين هادي حمد، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٢م.

٣٨. في ظلال نهج البلاغة: محمَّد جواد مغنيَّة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

٣٩. الفريد في إعراب القرآن المجيد: منتجب الدين الهمذانيّ (المنتجب بن عبد العزيز بن رشيد ت٦٤٣ هـ)،تحقيق محمَّد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنوَّرة، ط١، ٢٠٠٦ م.

٤٠. كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٤١. الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشريّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٤٧م.

٤٢. الكنى والألقاب:عبَّاس القمِّيّ (عبَّاس بن محمَّد رضا بن أبي القاسم ت ١٣٥٩هـ)، تقديم محمَّد هادي الأمينيّ، النجف الأشرف، ١٩٧٠م.

٤٣. لسان العرب: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٤٤. مجمل اللغة: ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريَّا ت ٣٩٥هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.

٤٥. المحيط في اللغة: الصاحب بن عبَّاد (أبو القاسم إسماعيل بن عبَّاد بن عبَّاس ت٣٨٥هـ)، تحقيق د. محمَّد حسين آل ياسين، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط١، ١٩٨١م.

٤٦. معجم الأدباء: ياقوت الحمويّ (شهاب الدين ياقوت بن عبد الله ت ٦٢٦هـ)، تحقيق د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت،ط١، ١٩٩٣م.

٤٧. معجم رجال الحديث: السيِّد أبو القاسم الخوئيّ، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، (د.ت).

٤٨. معجم المؤلِّفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (د.ت).

٤٩. المغرب في ترتيب المعرب: المُطَرِّزِي (برهان الدين ناصر بن عبد السيِّد الخوارزميّ ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، (د.ت).

٥٠. مقاييس اللغة: ابن فارس، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨م.

٥١. المقتضب: المبرِّد (أبو العباس محمَّد بن يزيد ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٥٢. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الخوئيّ (حبيب الله بن السيِّد محمَّد الموسويّ ت١٣٢٤هـ)، تصحيح إبراهيم الميانجيّ، منشورات المكتبة الإسلاميَّة، طهران، ط٤، (د.ت).

٥٣. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الراونديّ (قطب الدين سعيد بن هبة الله ت ٥٧٣هـ)، تحقيق عبد اللطيف الكوهكمريّ، عنيت بطبعة مكتبة المرعشيّ، قم المقدَّسة، ١٤٠٦هـ.

٥٤. النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير (مجد الدين المبارك بن محمَّد

الجـزريّ ت٦٠٦هـ)، تحقيق د. طاهر أحمد الزاويّ ود.محمود محمَّد الطناحيّ، المكتبة العلميَّة، بيروت، ١٩٦٥م.

٥٥. نهج البلاغة: تحقيق د. صبحي الصالح، مطبعة وفا، قم المقدَّسة، ١٤٢٩هـ.

٥٦. نهـج البلاغـة مع ضبط ابـن السَّكـون: ابـن السَّكون الحِـلِّيّ (عليّ بـن محمَّد ت في حدود ٦٠٦هـ)، تحقيق الشيخ قيس بهجت العطَّار، شعبة إحياء التراث والتحقيق، العتبة العلويَّة المقدَّسة،ط١، ١٤٣٧هـ.

٥٧. نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة: محمَّد باقر المحموديّ، مؤسَّسة الطباعة والنشر الإسلاميّ، طهران، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٨. نـور الثقلَـين: عبد عليّ بـن جمعة الحويـزيّ، تصحيـح وتعليق السيِّد هاشـم الرسوليّ المحلَّاتيّ، المطبعة العلميَّة، قم المقدَّسة، ١٩٦٥م.

٥٩. هديَّـة العارفـين (أسماء المؤلِّفـين وآثار المصنِّفـين): إسماعيل باشـا البغداديّ (إسماعيل بن محمَّد أمين بن مير سليم ت ١٣٣٩هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، لبنان، ١٩٥٥م.

٦٠. همـع الهوامع في شرح جمـع الجوامع: السيوطيّ، تحقيق عبـد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر، (د.ت).

٦١. الـوافي بالوفيـات: الصفديّ (صلاح الدين خليل بـن أيبك ت ٧٦٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.